

## قطاع التعليم العالي والاتجاه نحو الجامعة المقاولاتية – مع الإشارة للجزائر -

The Higher Education Sector and the Trend towards the Entrepreneurial University  
- With Reference to Algeria -بن شواط سميرة<sup>1\*</sup>، قادري رياض<sup>2</sup><sup>1</sup>المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، مخبر MIFMA، benchouatsoumia@gmail.com<sup>2</sup>المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، مخبر LEPESE، kadri.riadh@yahoo.fr

النشر: 2021/12/31

القبول: 2021/10/05

الاستلام: 2021/09/02

## ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى عرض نماذج التعليم العالي الأوروبية الثلاثة: نموذج هومبولتيان، ونابليون، والأنجلو-ساكسوني إضافة للنموذج الأنجلو-أمريكي مع تقديم المهمة الثالثة للجامعة مع شرح الانتقال من النمط 1 إلى النمط 2 والنمط 3 في إنتاج المعرفة والاتجاه نحو الجامعات المقاولاتية مع تبيان اللولب الثلاثي والنموذج الأكاديمي للمقاولاتية، ثم تقديم ملخص حول جهود قطاع التعليم العالي بالجزائر حاليا استجابة للتغيرات الحاصلة في ظل مجتمع المعرفة، توصلت الدراسة أن قطاع التعليم العالي بالجزائر يحاول التأقلم مع التحولات البيئية الحاصلة نتيجة التطورات التي فرضت على الجامعات المساهمة في المجتمع المعرفي وذلك بخلق علاقات مع مختلف أجهزة الحكومة والصناعة لدعم الخريجين وغرس روح الابداع والابتكار ودفهم نحو المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عبر مختلف المرافق التي تؤسسها الجامعة في اطار علاقات تعاونية.

**الكلمات المفتاحية:** التعليم العالي، المهمة الثالثة، الجامعة المقاولاتية، اللولب الثلاثي، النموذج الأكاديمي المقاولاتي.

رموز JEL: I23.

**Abstract:**

The research paper aims to present the three European higher education models: the Humboldtian, Napoleon, and Anglo-Saxon model in addition to the Anglo-American model, while presenting the third mission of the university with an explanation of the transition from mode 1 to mode 2 and mode 3 in the production of knowledge and the trend towards entrepreneurial universities with triple helix and the academic model of entrepreneurship, then presenting a summary of the efforts of the higher education sector in Algeria currently in response to the changes taking place in the light of the knowledge society. The study found that the higher education sector in Algeria is trying to adapt to the environmental changes taking place as a result of the developments that have imposed on universities contributing to the knowledge society by creating relationships with various government and industry agencies to support graduates and instill a spirit of creativity and innovation and push them to participate in social and economic development through the various facilities that It is established by the university in the framework of cooperative relations.

**Keywords:** Higher education, third mission, entrepreneurial university, triple helix, entrepreneurial academic model.

**(JEL) Classification :** I23.

## 1. مقدمة:

تم الاعتراف بدور التعليم العالي وأهميته على نطاق واسع بالبحث والسياسات الحكومية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة (Marginson, 2010 , p. 6962) حيث "... لم يعد التعليم العالي رفاهية: إنه ضروري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية." (Force, 2000 , p.14)، لقد أصبح التعليم العالي أكثر أهمية بالوقت الحالي للأفراد والمجتمع من أجل الديمومة في ظل المجتمع القائم على المعرفة وسوق العمل التنافسي، حيث يساهم التعليم العالي في هذا الاقتصاد لمتطلبات سوق العمل المتغيرة بتوفير اليد الماهرة (Enders, 2010, p.365) كما يمكن من اللحاق السريع بالمجتمعات المتقدمة تكنولوجيا (Bloom et al., , p.iii) ، ومن هنا تظهر أهمية القطاع حيث "... التعليم العالي معترف به عالمياً كركيزة أساسية في بناء اقتصادات المعرفة الجديدة للقرن الحادي والعشرين." (Welch, 2011 , p.4). لذلك، تعتبر الحكومات والمنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي أن التعليم العالي أداة حيوية لتخريج ذوي المهارات العالية ليكونوا مستعدين جيداً للاقتصاديات المدفوعة بالمعرفة (Sam & van der Sijde, 2014 , p.2).

### 1.1. إشكالية الدراسة:

تشير هذه المقالة أسئلة حول مستقبل الجامعة في المساهمة بالمجتمع القائم على المعرفة والتي تتدرج تحتها مجموعة من الأسئلة التي تتمثل في:

أ. هل أصبحت الجامعات أكثر ارتباطاً باحتياجات المجتمع؟ هل تظهر وظيفة ثالثة جديدة للجامعة؟ أم أننا نعود فقط إلى الوضع السابق؟

ب. هل ستبقى الجامعة في شكلها الحالي أم تفرض عليها البيئة أن تتغير؟

ج. هل ستصبح الجامعة أكثر مركزية في اقتصاد المعرفة أم تتجه نحو استقلاليته؟

### 2. أهمية الدراسة:

سنقدم قطاع التعليم العالي عامة والجامعات خاصة مع توضيح تطورها بمرور الوقت في ضوء بيئتها المتغيرة، لنلخص من مختلف الأدبيات نموذج للجامعة الأكاديمية وتحليل مجهودات القطاع بالجزائر الذي قد يساعدنا بعد ذلك في تقييم آفاق الجامعة بشكل أكثر منهجية.

### 3.1. أهداف الدراسة :

تهدف الورقة البحثية إلى عرض نماذج التعليم العالي الأوروبية الثلاثة: نموذج هومبولتيان ، ونابليون ، والأنجلو-ساكسوني إضافة للنموذج الأنجلو-أمريكي مع تقديم المهمة الثالثة للجامعة مع شرح الانتقال من

النمط 1 إلى النمط 2 والنمط 3 في انتاج المعرفة والاتجاه نحو الجامعات المقاولاتية مع تبيان اللولب الثلاثي والنموذج الأكاديمي للمقاولاتية، ثم تقديم ملخص حول جهود قطاع التعليم العالي بالجزائر حاليا استجابة للتغيرات الحاصلة في ظل مجتمع المعرفة.

## 2. قطاع التعليم العالي في مجتمع المعرفة:

خضع قطاع التعليم العالي في معظم بلدان العالم لتحول كبير استجابة للتطورات ومتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة، وهيمن النموذج الأمريكي حقيقة على القطاع بالعالم أجمع وبأوروبا رغم وضوح أنه لازال تأثير النماذج الأوروبية بهذه الأخيرة، وقد لوحظت الأدوار الجديدة للجامعة إضافة للمهام التقليدية للتعليم والبحث أسندت لها مهمة ثالثة المتمثلة في المساهمة بالتنمية الاقتصادية ورغم اختلاف وجهات النظر لهذه الأدوار التطورية الا أنها تشترك معا في الدور المقاولاتي للجامعة في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية و هو ما يعتبر أساس مفهوم الجامعة المقاولاتية الذي يتم فيه التعاون مع أصحاب المصلحة الخارجيين (Sam & Van Der Sijde, 2014 , p. 1)

## 12. التعليم العالي وتحدياته الحديثة:

### 1.12. نماذج التعليم العالي:

أ. نموذج هومبولت (Humboldtian): هو نموذج التعليم العالي الألماني نشأت أفكاره بجامعة برلين 1810 نهاية القرن التاسع عشر وسمي نسبة إلى العالم فيلهلم فون هومبولت Wilhelm von Humboldt (Gellert, 1993) نقلا عن (Sam & van der Sijde, 2014) و ينظر له أنه أصل "جامعة الأبحاث" (Elton, 2008, p.225) وقد أعطى أهمية كبيرة للحرية الأكاديمية التي تجمع بين التدريس والبحث ، بحيث يعتقد أن التدريس يجب أن يسترشد بالبحوث الحالية، كما نادى بالتعليم العام واختيار الطلاب لمسارهم الدراسي الخاص، وانتقد فكرة التعليم استعدادا لسوق العمل بل روج أن التعليم يقوم على المعرفة والتحليل غير المتحيزين حيث يتم بناء شخصية فردية خاصة بكل طالب وفق طريقته الخاصة وبالتالي ليس الاعتماد فقط على تلقين مهارات معينة على طول المسار الدراسي (Elton, 2008, pp. 225-230). أما الحرية الأكاديمية فهي تتمثل في استقلالية الجامعة عن القيود الحكومية والاقتصادية الخارجية، ومن أجل تحقيق هذا تحدث النموذج عن تأمين الجامعة استقلالها الاقتصادي بالبحث عن سبل لتمويل نفسها، كذلك الاستقلال الداخلي المتمثل في التنظيمات الدراسية وحرية اختيارها. وقد أثرت فكرة الجامعة القائمة على البحث في التعليم العالي في جميع أنحاء العالم (Scott, 2006, p.3). إن النموذج اعتمد على خاصيتين أساسيتين المتمثلتين في التدريس المسترشد بالبحوث والحرية الأكاديمية للبحث والتدريس (Elton, 2008, p.226) ،

وتم إرساء الحدود بين التعليم والتدريب المهنيين و بين التعليم الجامعي ( Arthur and Little, 2010, p.14) فالنموذج يركز على أهمية البحث بالعلم مقارنة بالتدريب المهني المتخصص بحيث يعمل الأساتذة والطلاب معا من أجل انتاج معرفة جديدة فالنموذج يضع مهمة البحث بقلب الجامعة وبالتالي هو "نموذج بحث"(Elton, 2008, p.226) .

ب. النموذج النابليوني (Napoleonic): هو نموذج التعليم العالي الفرنسي الذي أنشأه نابليون بونابرت (1769-1821) حيث يعتمد على المركزية (El Amine, 2019, p.7) فمؤسسات القطاع هي كيانات عامة وقال (Schwartzman & Klein, 1994)، وتتجلى المركزية في اعتماد الشهادات العلمية المتحصل عليها والمصادقة عليها من طرف الدولة (Neave, 2003, p.149) ومن المستحيل أن تتمتع مؤسسات التعليم العالي بالاستقلالية المؤسسية لتصميم المناهج وتعيين الموظفين وتحديد الأهداف والتنظيمات (Sam & van der Sijde, 2014, p.4) نظرا لمركزية القطاع، ويتمتع حامل الشهادة بمزايا وحقوق عند أداء وظائفهم. ويقدم التعليم العالي في مدارس متميزة ذات توجه مهني وأكاديمي بعيداً عن المعاهد البحثية (El Amine, 2019, p.7) فالنموذج بدل التشجيع على البحث والتفكير المستقل يقود إلى التعلم عن ظهر قلب والقيام بالبحوث يتم خارج الجامعات (Schwartzman, 2001) . كما يُنظر إلى أن التعليم في الرياضيات والعلوم الهندسية أكثر أهمية من العلوم الإنسانية والعلوم الأساسية عامة (Schwartzman, 2001). بناء على هذا النموذج فالتعليم عالي المستوى متمثل في التدريب بصفة خاصة الذي يتم في المدارس الكبرى ويُعرف كأداة للتكوين من أجل البراعة في العمل مستقبلا (Arthur et al., 2007, p.7). ويؤكد (Gellert, 1993) أن هذا النموذج يركز على التعليم المهني للمهارات المهنية عالية المستوى، وبالتالي يُعرف أساساً باسم "نموذج التدريب" (Sam & van der Sijde, 2014, p.4).

ج. النموذج الأنجلو ساكسوني (Anglo-Saxon): هو نموذج التعليم العالي البريطاني، وحسب (Gellert, 1993) ظهر بجامعة أكسفورد وكامبريدج بالقرن التاسع عشر يتميز بالعلاقة الوثيقة بين المدرسين والطلاب إذ سمته الأساسية لتنمية الشخصية تكون من خلال "التعليم الليبرالي" (Sam & van der Sijde, 2014, p.4) ، وعلى عكس النموذجين الهامبلتوني والنابليوني فهذا النموذج يتميز بقاعدة تعليمية ليبرالية مع محتوى أقل تركيز فيما يتعلق بالمهارات فهو يعتبر نظام أقل تطوراً للتعليم والتدريب المهني مقارنة بالنموذجين السابقين (Arthur & Little, 2010, p.14). فالنموذج لا يقصد منه تجهيز الطلبة بالمهارات التقنية (والمهنية) اللازمة للحياة العملية (المهنية) بعد التخرج وانما يتم تكوينهم باحترافية للتعامل بذكاء

ومرونة مع مختلف المواقف التي يمكن أن تعترضهم (Arthur & Little, 2010, p.14) فهو نموذج أو نظام "غير ملائم" بين التعليم العالي ومجال عمل الخريجين اللاحق (Little, 2001, p.123) وحيث يتم التكوين وادماج الخريجين مهنيًا عن طريق الدراسة أو من خلال التوظيف والعمل أو بكلاهما معا (Arthur & Little, 2010, p.14). كما يتميز بالاستقلالية مقارنة بالنموذجين السابقين أين يكون الحكم للدولة، فالجامعات في ظل النموذج الأنجلو-ساكسوني تتمتع بالاستقلالية في إجراءات التوظيف والهيكل التنظيمي إضافة لتحديد الأهداف وما يتعلق بالدورات التدريبية (Felt & Glanz, 2002, p.8) فالجامعات تعمل ضمن الإطار العام المحدد من طرف الحكومة مع مراقبة الجودة والإشراف من مؤسسات مستقلة (Herbst et al., 2011, p.108). يؤكد (Gellert 1993b) أن النموذج يركز على تطوير الشخصية وقد عُرف النموذج بـ "نموذج الشخصية" (Sam & van der Sijde, 2014, p.4).

د. النموذج الأنجلو-أمريكي (Anglo-American): يعرف بـ "النموذج الهجين" والمعروف بالنموذج الأنجلو أمريكي، حيث اعتبرا من أوائل القرن العشرين بدأت الولايات المتحدة في تقديم التعليم العالي الشامل و "أمركة" (نسبة لأمريكا) التعليم العالي لتشكيل نموذجها الخاص (Sam & van der Sijde, 2014, p.5)، حيث تميز هذا النموذج بتفرد وتأثيره القوي على أنظمة التعليم العالي حول العالم. وفي بدايتها كانت تملك الجامعات الأمريكية القليل من المال الحكومي وبذلك اتجهت بدلا من ذلك إلى الرسوم الدراسية للطلاب وتبرعات أصحاب المال والخريجين من النخبة حيث انتهجت سياسات مبتكرة مثل بناء الجامعات في المناطق الحدودية وليس داخل المدن حتى تستفيد من التبرعات من أصحاب المال لتلك المنطقة ليستفيدوا هم من زيادة الجامعات لقيمة ممتلكاتهم المجاورة، وقد تبنت العديد من مؤسسات التعليم العالي ببلدان العالم نظام الائتمان الأمريكي لإحكام تنظيم وزيادة مرونة برامجها الأكاديمية (Salmi, 2001, p. 111)، كما قد أثر النموذج الأمريكي في التعليم العالي البريطاني حيث تم تطوير النسخة البريطانية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) والانتقال إلى النظام الشامل من النظام النخبوي (Bocock et al., 2003, p.328) كما يمتاز هذا النموذج بمساعدة الطلاب على التخطيط بشكل أفضل لدراساتهم وإكمالها بفترة أقصر كونه أكثر تنظيما من النماذج الأوروبية للتعليم العالي (Sam & van der Sijde, 2014, p. 5). فالنموذج الأنجلو أمريكي تم اشتقاقه من النماذج الأوروبية ثم تم استيراده إليها مرة أخرى حيث أثر على جميع أنحاء العالم، فهو يعتبر نموذجا هجينًا كونه مزج ودمج العناصر الضرورية لجميع النماذج الأوروبية الثلاثة لتشكيل ميزات فريدة خاصة به (Sam & van der Sijde, 2014, p. 5).

## 2.12. دور قطاع التعليم العالي في ظل التحديات الحديثة:

نظرا للتطورات الحاصلة في ظل اقتصاد المعرفة التي مست جميع الجوانب بالحياة وباعتبار التعليم العالي قطاعا يعكس مدى تقدم الدولة ويساهم في تخريج نخبتها فقد تطور هذا القطاع لمواكبة العصر وتغيراته، وهناك ثلاث من هذه التطورات ارتبطت بالمهام الأساسية الثلاث للجامعة: ( Sam & van der Sijde, 2014, p. 6)

أ. التعليم: التعلم مدى الحياة وتعليم المقاولاتية: زاد الاهتمام بتعليم المقاولاتية من طرف مؤسسات التعليم العالي مؤخرا (Shane & Venkataraman, 2000, p. 217; Wright, 2012, p. 2) نتيجة التطورات الحاصلة حيث لم تعد الشهادة الجامعية قسيمة للتوظيف مدى الحياة ولكنها مجرد تذكرة لدخول عالم العمل (Gibb & Hannon, 2006, p. 5)، وحيث فرض على الجامعات ضغط وتحدي متعلق بتجهيز طلبتها للتعلم مدى الحياة حتى لا يتخلفوا عن تطورات العصر استجابة لطلبات سوق العمل شديدة التغير ومن أجل هذا يرى (Maassen & Cloete, 2006) أنه على مؤسسات التعليم العالي أن تكون مقاولاتية لتجاوز هذا التحدي.

يلاحظ أن تدريس المقاولاتية يتم في عدة مجالات من العلوم والتكنولوجيا والهندسة، و في كليات الاقتصاد والتسيير وكجزء من مناهج العلوم الإنسانية (Levenburg et al., 2006, p. 277)، وبالتالي فيلاحظ حول العالم تغير العديد من الجامعات من أحد النماذج الأوروبية إلى النموذج الأنجلو أمريكي أو الأخذ ببعض من خصائصه بما يتوافق وسياسات قطاع التعليم العالي السائد بالدولة، و خاصة تكوين الطلاب ليصبحوا مقاولين محترفين مستقبلا ؛ حيث يُلاحظ دمج تعليم المقاولاتية بالمناهج الجامعية من أجل تزويد الطلاب بالكفاءة اللازمة للتقدم بعد تخرجهم.

كما ناقش (Mars et al., 2008, p. 643; Mars & Rhoades, 2012, p. 439) الرأسمال الأكاديمي الذي يعزز الروح المقاولاتية بين الطلاب، وحيث أن الأكاديميين ينظرون إلى تعليم المقاولاتية من ناحية العرض على أنها أداة لتأسيس مجتمعات مقاولاتية أما من جانب الطلب فصانعو السياسة يؤمنون أن ثقافة المؤسسة ستؤدي إلى مناصب عمل ومشاريع جديدة أين سيحتاج الطلاب إلى معارفهم المكتسبة حول المقاولاتية من تعليمهم العالي لخلق مشاريعهم الخاصة أو للمنافسة الصعبة بسوق العمل.

ب. البحث: من النمط 1 إلى النمط 2 والنمط 3: يُعرف البحث في التعليم العالي أنه "انتاج المعرفة" ويحدث في نمطين "النمط 1" و "النمط 2" (Gibbons, 1998, p. 1). حيث يعرف النمط 1 أنه تحديد ممارسات

بحثة حتى تكون مساهمة معرفية وفقا لشروط منها تحديد من يُسمح له بالمشاركة في إنتاجها ، وكيفية تنظيم الاعتمادات (المسؤوليات) الأكاديمية بينهم ويركز النمط على الدور المركزي في إدارة الجامعات ويأخذ بمبدأ التخصص سواء في العلوم، العلوم الاجتماعية أو الإنسانية باعتباره آمن من أجل أن تكون المعرفة متقدمة و لضمان نتائج سليمة علميا وحيث شكلت مجموع الممارسات "البنية التخصصية للمعرفة" ويعتبر الهيكل التخصصي (الانضباطي) الرابط الأساسي بين التدريس والبحث بحيث يساهم البحث في إضافة المعرفة المتخصصة وتحولها. (Gibbons, 1998, p. 4)، فهو نمط معرفي منضبط يعني ضمناً غياب التطبيق العملي للأبحاث بالواقع وتناسب أفكاره البحث في نموذج هومبولت ومستوى الدراسات العليا في جامعة الأبحاث في النموذج الأنجلو أمريكي (Sam & van der Sijde, 2014, p. 8). أما خلال تطور المجتمعات الحالية فوجب ادماج عدة تخصصات لحل المشكلات المعقدة وخاصة عند العلم أنه خلال العشرينتين الأخيرتين قد حدث تحول عميق نحو النمط 2 (Godin & Gingras, 2000; Leydesdorff & Etzkowitz, 2001; لوصيف, 2016, p. 47)

فالعلم الحديث أصبح اليوم علما من النمط 2 وعلما ما بعد الأكاديمي (Post-Academique) (Godin & Gingras, 2000) ، فالنمط 2 هو شكل لانتاج المعرفة أين تتراوح عدة تخصصات و يتم في سياق التطبيق العملي (البحث التطبيقي)، وهو أكثر تعقيدا حيث يستند على العمل التعاوني لحل المشكلات المطروحة والتي تقودها الممارسات المعرفية والاجتماعية، ويختص بالمعرفة المنتجة في سياق التطبيق، تعدد التخصصات، عدم التجانس والتنوع التنظيمي، تعزيز المساواة الاجتماعية و نظام مراقبة الجودة على نطاق أوسع (Gibbons, 1998, p. 6) ؛ وقد يتناسب هذا النوع من إنتاج المعرفة مع نموذج نابليون للتعليم العالي ، على الرغم من أنه يتبع تعليمات متعددة التخصصات (Sam & van der Sijde, 2014, p. 8). نظرا لتطور النظام البيئي للبحث والتعليم والابتكار فقد تم توسيع النمط 1 والنمط 2 مع التركيز على التعاون والتنمية المشتركة و تم تحديد نظام انتاج المعرفة للنمط 3 المبني على الناس ، الثقافة والتكنولوجيا، هذه العوامل التي تتجمع بين مختلف القطاعات سواء العامة أو الخاصة (الحكومة والجامعة والصناعة وكيانات إنتاج المعرفة غير الحكومية وحتى كيانات المجتمع المدني الأخرى والمؤسسات وأصحاب المصلحة) لتحفيز الابداع والابتكار و دعم الاختراع عبر التخصصات العلمية والتكنولوجية بهدف انتاج المعرفة، نشرها واستخدامها (Carayannis et al., 2012, p. 330).

فالنمط 1 هو نمط يركز على البحث الأكاديمي لإنتاج المعارف من طرف الباحثين الذين يكونون مراقبين محايدين بحيث يتميز النمط بالانضباط وتركيزه على تخصص واحد وأين يتم التحقق من المعرفة وصحتها من خلال المنطق والقياس؛ أما النمط 2 فيعتمد على البحث في سياق التطبيق ويشمل مجموعة من الباحثين من مختلف التخصصات الذين يكونون مسؤولون اجتماعيا وممثلين ووُكلاء للتغيير وأين يتم التحقق من مدى سلامة المعرفة من خلال العمليات التجريبية والتعاونية والمتعددة التخصصات (Brydon-Miller & Coghlan, 2014, p. 226) أما النمط 3 فهو الذي دمج بين النمطين 1 و2 مع الأخذ بالاعتبار تغيرات البيئة التي أولت الابتكار أهمية قصوى وحيث يعتمد النمط 3 على الأوساط الإبداعية ورجال الأعمال والموظفين، و على مجموعات المعرفة، وشبكات الابتكار، والجامعات المقاولاتية، والمؤسسات الأكاديمية إضافة لايلاء الاهتمام في تحديد مفاهيمه على اللولب الثلاثي، الرباعي والخماسي للابتكار (Peris-Ortiz et al., 2016, p. 3; Zhou & Nunes, 2015, p. 39).

ج. دور الجامعة في مجتمع المعرفة: قد تم توسيع دور الجامعة وأصبحت بموقع حاسم وصعب في قيادة مبادرات الابتكار (Etzkowitz & Leydesdorff, 2000, p. 109) في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والقدرة التنافسية العالمية فإضافة إلى وظيفة الحفاظ على المعرفة ونقلها توسعت مهامها لتشمل انتاج معرفة جديدة ومؤخرا استغلال المعرفة للابتكار (Etzkowitz & Dzisah, 2007, p. 1) وهذا لتتكيف مع التغيرات الاقتصادية-الاجتماعية-السياسية التي حدثت بالمجتمع في ظل اقتصاد المعرفة (Mok, 2005, p. 539)؛ وحيث تم إحداث ثورة ثانية أكاديمية (Leydesdorff & Etzkowitz, 2001, p. 18) نتج عنها المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمهمة ثالثة (Etzkowitz, 2003, p. 300) لقطاع التعليم العالي من خلال زيادة التفاعل مع بيئة الأعمال (Diaconu & Dutu, 2014, p. 24).

المهمة الثالثة للجامعة و يمكن اعتباره مصطلح غير واضح المعالم حاليا ومتعدد التفسيرات (Vorley & Nelles, 2009, p. 284) ويمكن تعريفها بشكل واسع أنها جميع الأنشطة التي يقوم بها القطاع باستثناء التدريس والبحث التقليدي (Sam & van der Sijde, 2014, p. 10) و على نحو ضيق تم ربطها بالتعاون بين الجامعة وقطاع الأعمال (Adamsone-Fiskovica et al., 2009, p. 137) و تم وصفها أيضا بنقل التكنولوجيا (Hackett & Dilts, 2004) عن (Sam & van der Sijde, 2014, p. 10). إن المهمة الثالثة للجامعة متعلقة بمساهمة الجامعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق المشاركة



بمجموعة من الأنشطة مثل براءات الاختراع و التراخيص ( Baldini, 2006, p. 200; Mowery et al., 2020, p. 101; Sampat, 2006, p. 773)، القيام بأبحاث مع جهات خارجية في اطار تعاقدى (Etzkowitz & Leydesdorff, 2000, p. 110; Welch, 2011, p. 23)، التطوير المستمر الاحترافي والمهني (Zukas, 2012, p. 457)

بناء على ما تم تقديمه ورجوعا إلى كل التغيرات والتطورات الحاصلة بالتعليم العالي عامة والجامعات خاصة، فان كل دور من أدوار الجامعة يمكن ربطه بأحد نماذج التعليم العالي؛ حيث تعود فكرة البحث إلى نموذج هومبولت وتم تعديلها لاحقا إلى المشاركة مع المجتمع الأوسع ( Sam & van der Sijde, 2014, p. 9)، وقد ركز نموذج نابليون للتعليم العالي على تعليم الطلاب و إعدادهم لمهنتهم المستقبلية وتسليحهم بالمعرفة ومختلف المهارات العلمية والتقنية وهذا ما شكل الدور الحديث للجامعة لتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات لمزاولة مهنتهم (في الصناعة والحكومة) بعد تخرجهم، أما النموذج الأنجلو-سكسوني فكان له المساهمة بالدور الحديث للجامعة فيما يتعلق بالتعلم مدى الحياة حيث تم تطوير الفكرة بشخصية الطلاب لمواجهة العقبات والصعوبات المهنية المتغيرة بمرونة وذكاء، وهي تستجيب لفكرة تنمية روح المقاولاتية لدى الطلاب بالجامعات للاستجابة لسوق العمل في المجتمع القائم على المعرفة (Sam & van der Sijde, 2014, p. 9)؛ أما بخصوص النموذج الأنجلو-أمريكي فكان نموذجا هجيناً وكانت أمريكا سباقة في العديد من الأمور وحيث وفقت في خلق نموذج خاص بها في بيئة ساعدت على نجاحه، وحيث يتفق الأغلبية على هذا مع استحالة محاكاته في دولة أخرى حسب رأي الأستاذ DAVID F. LABAREE بجامعة ستانفورد (Labaree, 2018).

## 2.2. النموذج الأكاديمي المقاولاتي واتجاه الجامعة نحو المقاولاتية:

1.22. اللولب (الحلزون) الثلاثي: كما سبق ورأينا تطور دور الجامعة في المجتمعات التي أصبحت قائمة على المعرفة، حيث أصبح يتم تشجيع الجامعات على دمج القدرة على استخدام التكنولوجيا الجديدة، والوصول إلى أسواق جديدة، وتطوير منتجات جديدة، وتطوير مستويات المهارة في سوق العمل (Klofsten and Jones-Evans 2000)، ومنه اتجهت الجامعة نحو المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية؛ لتحقيق هذا نجد نموذج اللولب الثلاثي (الذي يعكس العلاقات الأكاديمية - الصناعية - الحكومية) يساهم في تحديد نموذج مقاولاتي تلعب فيه الجامعة دوراً مهماً أين تشجع الحكومات هذا الانتقال الأكاديمي باعتباره استراتيجية تنمية اقتصادية تعكس أيضاً التغيرات في العلاقة بين منتجي المعرفة

ومستخدميها. يبدو أن "الجامعة المقاولاتية" هي ظاهرة عالمية ذات مسار تنموي رغم اختلاف نقاط البداية (Etzkowitz & Dzisah, 2007, p. 3). يمكننا تفسير التغيرات الحاصلة للعلاقات بين الجامعة والصناعة والحكومة بأحد النماذج المعروفة بـ "اللوب الثلاثي" الذي يعود لـ Etzkowitz و Leydesdorff سنة 1999 حيث يتجاوز هذا النموذج العلاقات المؤسسية السابقة سواء سياسة عدم التدخل أو الاشتراكية أين كان يلعب قطاع المعرفة دورا ثانويا بالاقتصاد أو النظام السياسي السائد. فقد اعتدنا سابقا تأثير الحكومة على تحسين مناخ الأعمال عن طريق التفاعلات الثنائية بينها وبين قطاع الصناعة وهذا بالضرائب والاعانات، أما في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة أصبحت الجامعة مؤثرة على هذا المناخ حيث تلعب دورا مهما في الابتكار الصناعي الذي كان محتكرا من قطاع الصناعة و/ أو الحكومة، أين أصبحت الجامعة مؤسسة منتجة وناشرة للمعرفة ومزودة لرأس المال البشري كقاعدة أساسية للمؤسسات الجديدة. فالنموذج يحاول تفسير التكوين الجديد للقوى المؤسسية الناشئة داخل أنظمة الابتكار، حيث أصبحت المجالات المؤسسية العامة والخاصة إضافة للأكاديمية تتشابك بشكل متزايد بروابط ذات نمط لولبي لصنع السياسات الصناعية؛ وهناك أربع عمليات تتعلق بالتغيرات الرئيسية في إنتاج وتبادل واستخدام المعرفة التي حددها نموذج الحلزون الثلاثي: (ETZKOWITZ, WEBSTER, GEBHARDT, & Terra, 2000, p. 315)

أ- التحول الداخلي في كل اللولبيات ومنه نجد تبني الجامعات لمهمة التنمية الاقتصادية.

ب- تأثير مجال مؤسسي واحد على الآخر في إحداث التحول.

ج- إنشاء مركبات تضم روابط ثلاثية وشبكات ومنظمات بين اللولبيات الثلاث، وهذا ما يؤدي إلى

ظهور أفكار جديدة ومشاريع مشتركة لم تكن لتكون لولا العلاقة الثلاثية.

د- التأثير التكراري لهذه الشبكات المشتركة بين المؤسسات التي تمثل الأوساط الأكاديمية والصناعة

والحكومة على كل من مجالاتها الأصلية وعلى المجتمع الأكبر عامة.

يعتمد نموذج اللولب الثلاثي كما قدمه العالمان Etzkowitz و Leydesdorff على التفاعل بين

القطاعات الثلاث حيث تقدم الجامعات الأبحاث الأساسية، وتولد الصناعات الثروة أما الحكومة تنظم آلية

السوق، وحيث تتفاعل هذه المجالات معا مطورة بعض من خصائص بعضها ومكونة بذلك مؤسسات مختلطة

تعزز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مفاهيم اقتصاد ومجتمع المعرفة.

تساعد الجامعات على تكوين المؤسسات الناشئة وأيضا في نقل التكنولوجيا فهي تلعب دور الصناعة،

وكذلك الوضع بالنسبة للصناعة والحكومة حيث تقام بهم كيانات تعليمية وتدريبية مثل الجامعات غير أنه من

غير المجح أن تبعد كل مؤسسة عن مهمتها الأساسية وبهذا يُفسر تراجع وحتى اختفاء هذه المؤسسات المساعدة في فترات الانكماش الاقتصادي (جبران وبن عودة، 2020، صفحة 110). ومنه نجد أن التوليفات التي وضعها النموذج بين المؤسسات الثلاث (الحكومة، الصناعة، الجامعة) تشجع على تكوين مؤسسات وتنظيمات جديدة داعمة ومشجعة للابتكار ومنه الحاضنات وشركات رأس المال الاستثماري إضافة لنوادي العلوم وغيرهم، ف "الابتكار الابتكاري" هو ظاهرة عالمية تتضمن "التعلم عن طريق الاقتراض" " learning by booring " حيث يتم استيراد وتكييف النماذج التنظيمية من خارج المؤسسة بالإضافة الى الاختراع المستقل (Etzkowitz, 2003, p. 308).

**2.22. النموذج الأكاديمي للمقاولاتية:** العمليات الأربع السابقة الذكر لتحقيق التغيرات الرئيسية كان تأثيرها تشجيع ظهور ثقافة المقاولاتية داخل الأوساط الأكاديمية، وبدون أن تنحصر على تخصصات مهنية أو تطبيقية حيث أن إدخال المقاولاتية بالمحيط الأكاديمي يؤثر على جميع مؤسسات التعليم العالي تعليميا وبحثيا بدرجات متفاوتة؛ كما أن النموذج الأكاديمي للمقاولاتية حسب Etzkowitz و Leydesdorff يحتوي على العناصر الأساسية التي تحدث نتيجة تحولات وقد تكون بزمان واحد أو على فترات متتالية أو متفاوتة كما قد تكون بترتيب غير منتظم وتتمثل النتائج المتوقعة لكل عملية في التالي: (Etzkowitz et al., 2000, pp. 317, 315)

**أ. التحول الداخلي:** قد تحولت الجامعة بأداء دورها التعليمي الى إضافة مهمة البحث حيث تم توسيع نطاقها لما يتوافق مع ما يتطلبه المحيط من الحصول على معرفة جديدة وازدادت أهميتها لمهمة نقل وإعادة تفسير المعرفة الموجودة ثم تم توسيع مهامها مجددا لتشارك في مهمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يتم إعادة تعريف المهام الأكاديمية التقليدية وتوسيع نطاقها، وفقاً لمتطلبات الوظائف الناشئة حديثاً. فقد تأثر التدريس سابقاً بالبحث خلال الثورة الأكاديمية الأولى عندما تم توسيع التدريس ليشمل منهجيات الحصول على معرفة جديدة بالإضافة إلى نقل وإعادة تفسير المعرفة الموجودة. يتم توسيع التدريس حالياً من خلال اختبار الطلاب لمعرفةهم الأكاديمية في مواقف العالم الحقيقي والعمل كوسطاء بين الجامعة والمجالات المؤسسية الأخرى.

**ب. التأثير عبر المؤسسات:** يطور كلا مجالا الحكومة والمؤسسات قدراتهما وذلك بتحقيق التفاعل والتعاون والتفاوض لخلق توازن جديد بالمؤسسات والمنظمات المتداخلة بينها وذلك للاستفادة من قدراتها التي تملكها

ولتعويض التي تفتقر اليها من الآخرين. وحيث يتم إضفاء الطابع القانوني والعلمي بين عقود التعاون التي تنشئها هذه المؤسسات بينها بمعنى إضافة الطابع المؤسسي على الترتيبات التنسيقية المقامة.

**ج. سيرورة عملية الواجهة:** من متطلبات الجامعة المقاولاتية القدرة على تعزيز الذكاء والمراقبة والتفاوض مع المجالات الأخرى خاصة مع قطاعي الحكومة والصناعة، يسمح هذا التنظيم بانخراط مديري ومسؤولي الجامعة بالقيادة العليا مع نظرائهم في المجالات المؤسسية الأخرى، والارتباط التنظيمي متوسط المستوى يسمح للجامعة بتحديد المصالح المشتركة بين المنظمات الخارجية ونظرائهم الأكاديميين.

متخصصو الواجهة التابعين للجامعة وهم الذين يلعبون دور الوسيط لتسهيل التفاعل مع غيرهم من الشركاء المحتملين في الحكومة والصناعة، وهم الذين يكونون بالمقدمة حيث ينظمون المناقشات، ويعملون بالتفاوض على العقود. ويشكل مجموع المتخصصون بالواجهة لمختلف المجالات المؤسسية هوية مشتركة مستقلة عن أرباب عملهم. ومن مظاهر الجامعة المقاولاتية الملاحظ عالميا هو تكليف أعضاء من هيئة التدريس والموظفين بمسؤوليات خاصة تعمل بمفهوم متخصصو الواجهة حيث يقومون بتقييم نتائج البحث العلمي وإمكانية تسويقها، كما تشجع على التفاعل مع الشركاء الخارجيين. كما نجد الهياكل التي تلعب دور الواجهة والمشجعة لتبني نموذج المقاولاتية من الجامعة خاصة خلال المراحل الأولى من هذا التحول مثل مكاتب نقل التكنولوجيا.

**د. تأثيرات متكررة:** إضافة لإقامة الجامعة روابط مع المنظمات القائمة فهي في إطار الاتجاه المقاولاتي تقوم أيضا بتطوير القدرات في انشاء منظمات جديدة، وتتجه نحو خلق هياكل خاصة بتكوين المؤسسات على أساس البحث الأكاديمي، والجمع بين المجالات المؤسسية المختلفة لخدمة غرض مشترك متمثل في تعزيز الابتكار. بهذا العنصر تتجلى بهذا المظاهر المتكررة للعلاقات الثلاثية التي تسمح بالتفاعل بين مختلف القطاعات المؤسسية مما يزيد من احتمالية انشاء كيانات جديدة بأهداف مقاولاتية.

### 3.22. الاتجاه نحو جامعة مقاولاتية والجامعة في المجتمع الحديث:

**أ. الاتجاه نحو جامعة مقاولاتية:** فكرة الجامعة المقاولاتية ليست دائما مفهومة رغم أنها مقبولة على نطاق واسع (Rae et al., 2012, p. 397)، يختلف مفهوم الجامعة المقاولاتية بين " الجامعة التي تسعى إلى الابتكار في أداء سير أعمالها" (Clark, 1998, p. 4) و بين "الجامعة التي تقوم بأنشطة مقاولاتية مع هدف تحسين الأداء الاقتصادي الإقليمي أو الوطني إضافة إلى الميزة المالية للجامعة وأعضاء هيئة التدريس بها" (Etzkowitz & Leydesdorff, 2000, p. 313)، كما يمكن تعريفها أنها الجامعة القابلة للتكيف و

الابتكار لتلبية حاجات العالم الخارجي (Davies, 1987) عن ( Sam & van der Sijde, 2014, p. 11) و كثيرا ما تم الاتجاه أن الجامعة المقاولاتية هي نتيجة تضمين المهمة الثالثة لقطاع التعليم العالي وتحويل مؤسسات القطاع التقليدية القائمة على التعليم والبحث إلى مؤسسات مقاولاتية استجابة لتغيرات المحيط السريعة ومتطلباته للاقتصاد القائم على المعرفة بحيث نُظر إلى مهمة مشاركة الجامعة في بيئتها الاجتماعية والاقتصادية فرصة لتكون الجامعة لاعبين رئيسيين في التدريس والبحث والتدريب نظرا لظهور المجتمع القائم على المعرفة (Martin & Etzkowitz, 2000, p. 6).

تم اقتراح مسارين من طرف (Sam & van der Sijde, 2014, p. 11) لتتجه الجامعة نحو المقاولاتية حيث الأول هو الجامعة المقاولاتية بينما الثاني هو قيام الجامعة بالأنشطة المقاولاتية التي تعزز أعمالها المؤسسية. وبالتالي لا بد من التفرقة بين الأنشطة المقاولاتية والجامعة المقاولاتية.

**الأنشطة المقاولاتية:** تتمثل في أنشطة الجامعة الداعمة للمقاولاتية والتي تنشرها أكثر للمساهمة في التنمية الاقتصادية خاصة مع اعتماد الجامعات على التمويل العام المحدود والمعروف بتناقصه، والقدرة التنافسية العالمية المتاحة إضافة للمتطلبات المستمرة التغيير في ظل اقتصاد المعرفة، كلها عوامل تُعتبر مهمة لتطوير التعليم العالي وتغييره (Benner & Sandström, 2000, p. 292). كما أن أغلب الجامعات لديها محيط يتلاءم ودورها الجديد مثل مكاتب نقل التكنولوجيا الذي يبدأ وينسق ويدير الأنشطة المقاولاتية، كما أن الجامعات الممارسة لأنشطة مقاولاتية عادة ما يلاحظ أنها خضعت لتغييرات داخلية وخارجية استجابة لتغيرات المحيط وبناء على الاستقلالية والدعم الذاتي، وتأتي هذه الاستجابات في شكل أنشطة تجارية مثل المساهمة في تأسيس المؤسسات الاقتصادية وبناء الشراكات مع القطاع الخاص وكذلك ملاحظة التغيير في التنظيم الداخلي الأكاديمي للجامعة (Yokoyama, 2006, p. 524). مع العلم أنه لا تتجه الجامعة وتغيير تلقائيا إلى جامعة مقاولاتية إلا عندما تساهم في إنتاج قيمة مضافة للتعليم والبحث عن طريق أنشطة مقاولاتية والعكس صحيح (Sam & van der Sijde, 2014, p. 12).

**الجامعة المقاولاتية:** المجالات المؤسسية الثلاثة (العامة والخاصة والأكاديمية) التي كانت تعمل سابقا في بيئات عدم التدخل أصبحت الآن أكثر فأكثر في نمط من الروابط المتصاعدة التي تظهر في الخطوات المختلفة في عملية الابتكار وتحديد السياسات من قبل الحكومات. بالنظر إلى المشاركة المتزايدة للجامعة في الأنشطة التجارية (Marques et al., 2006, p. 535). فالجامعة المقاولاتية هي الجامعة الفاعلة في محيطها التي تستطيع تولي عدة أدوار في المجتمع و نظامها البيئي الابتكاري، حيث يُعرف النظام البيئي أنه

الشبكات المعقدة من الجهات الفاعلة، مثل الصناعات الخاصة والممولين والجامعات والوكالات الحكومية التي ترتبط معا لتحقيق أهداف تكنولوجية مشتركة و/أو مكاسب اقتصادية متبادلة ( Mars et al., 2012, p. 274)، فالجامعة حديثا تتفاعل و تكون علاقات وثيقة مع أصحاب المصلحة لإنتاج وتطوير المعرفة والتكنولوجيا الجديدة وأيضا لتوليد مصادر دخل جديدة ولتعزيز مكانتها بالمجتمع القائم على المعرفة ( Sam & van der Sijde, 2014, p. 11) فهي توفر رأس المال البشري المتمثل في المتخرجين الجامعيين وتوفر مساحات لحضانة المؤسسات الجديدة (Marques et al., 2006, p. 535)، حيث يتمكن الطلاب من تحديد فرص العمل، تحمل المخاطرة والمسؤوليات في مشروع حقيقي وبيئة محمية بنفس الوقت (Laine, 2008, p. 24). فالجامعة المقاولاتية تقوم بأنشطتها الهادفة لاستغلال الفرص لتحسين ما يتعلق بتعليمها وبحثها ونقل المعرفة لمحيطها ويؤكد هذا على الترابط بين المهمات الثلاث للجامعة.

ب. **الجامعة في المجتمع الحديث:** لا يُنظر من الجامعة حديثا أن تقوم بأدوارها التقليدية فحسب المتمثلة في التعليم والبحث بل أن تشارك أيضا في دور الآخرين أيضا (Etzkowitz, 2006, p. 312) وتعتبر التحدي الرئيسي للتنمية الاقتصادية لبيئتها.

إن الجامعة جزء من النظام البيئي المعروف بنظام الابتكار مع كلا من الصناعة والحكومة وتقوم الجامعة في ظل ظروف معينة بلعب دور أحدهما في تقديم المساعدة على تشكيل مؤسسة جديدة عن طريق الاستشارة والحضانة، والمساعدة في تعزيز روح المقاولاتية (Etzkowitz & Zhou, 2017, p. 74) فالجامعة تساعد في توسيع البحث والمعرفة كما تسعى للحصول على الأموال بشاركتها في الإنشاء مع الصناعة بهدف المزيد من التطوير. وفي كل الأحوال سواء كانت الجامعة مقاولاتية أم غير ذلك فإنها تسعى للتعاون مع أصحاب المصلحة لمواجهة التحديات في النظام البيئي للابتكار ولتسويق معارفها.

### 3. قطاع التعليم العالي بالجزائر والمقاولاتية:

3.1. **قطاع التعليم العالي بالجزائر:** قطاع التعليم العالي بالجزائر ذو تاريخ عريق ولا تزال مؤسساته في تطور مستمر، يضم قطاع التعليم العالي بالجزائر خلال سنة 2021 (109) مؤسسة للتعليم العالي مقسمة حسب مناطق الوسط، الشرق والغرب. وتوفر مختلف التخصصات للطلبة عبر مختلف أنحاء الوطن. فالقطاع يضم أربعة وخمسون (54) جامعة، تسع (09) مراكز جامعية، خمسة وثلاثون (35) مدرسة عليا إحدى عشرة (11) مدرسة عليا لتكوين الأساتذة؛ إضافة إلى خمسة وخمسون (55) مؤسسة جامعية تابعة لقطاعات أخرى وأربعة عشر (14) مؤسسة خاصة. وخلال 2021 سجل قطاع التعليم العالي 1469984 طالبا

مسجلا في مرحلة التدرج، أما عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج سنة بلغ 76259 طالب. وتضمن القطاع 61277 أستاذا حيث متوسط عدد الطلبة 25 طالب لكل أستاذ، واحتوت مؤسسات القطاع على 372 تكوين بالليسانس و 889 تكوين بالماستر و 776 تكوين بالدكتوراه (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جوان 2020 - جويلية 2021).

**2.3. الجامعة الجزائرية والاتجاهات المقاولاتية:** قد تم مراجعة مهام الجامعة عبر جامعات العالم وتم إعادة تفسير الأدوار التقليدية وتوسيعها في ظل الأهداف الجديدة، حيث قامت أغلبها ان لم يكن كلها بإعادة صياغة مهمتها لتضمن نموذج المقاولاتية. فقطاع التعليم العالي بالجزائر وكسائر الدول بالعالم يستجيب للنظام البيئي الابتكاري والمنافسة العالمية ويلاحظ جهود القطاع لتطوير الجامعات وتكوين الطلاب وتخريج الكفاءات بما يتوافق ومجتمع المعرفة.

يُلاحظ أن الجامعات الجزائرية تحولت داخليا وهذا يظهر بجهودها لتطوير البرامج المنهجية مع المعارف الجديدة والعمل بمشاريع تخرج قابلة للتحقيق بالواقع كما تتيح الجامعة للطلاب فرصة اختبار معارفهم في العالم الحقيقي عن طريق تربصات بالمجالات المؤسسية بواسطة مكاتب الربط بين المؤسسات والجامعات BLEU التي أنشأتها الجامعة لتقريب الجامعة ومجال الصناعة.

تعمل الجامعة الجزائرية على عنصر التأثير عبر المؤسسات حيث تقوم بإبرام عقود مع الحكومة والصناعة في إطار قانوني وعلمي ليتم الاستفادة القصوى من قدرات بعضهما حيث أقيمت بالجامعات الجزائرية دور المقاولاتية التي تعتبر نتيجة علاقة الجامعة والحكومة بهدف إعطاء خبرة للطلبة الذين يملكون ميول مقاولاتي عن طريق تقديم الارشاد لهم والدورات التدريبية والمحاضرات الموجهة.

كما تم خلق مكاتب نقل التكنولوجيا للربط بين الجامعات والأسواق، كذلك تم إنشاء حاضنات المؤسسات الناشئة بالجامعات بهدف مساعدة وتوجيه الطلبة من أصحاب الأفكار إلى العمل على تطوير أفكارهم وإنشاء نماذجهم الأولية من ابتكاراتهم وخلق مشاريعهم عامة وذلك بمرافقتهم.

بخصوص سيرورة عملية الواجهة فتلبي الجامعة الجزائرية هذا ويتجلى عن طريق مدراء الهياكل التنسيقية بين الجامعة والصناعة والحكومة فمثلا مدير دار المقاولاتية يكون من المحيط الجامعي الذي يتفاوض مع نظرائه في المجالات الأخرى لتحديد المصالح المشتركة، كما يقوم الأساتذة الجامعيين بالمشاركة كمدرسين ومرشدين ومستشارين لتوجه حاملي المشاريع والأفكار،

مؤخرا يمكن تبيان جهود قطاع التعليم العالي في لقاءات وزير التعليم العالي مع مختلف القطاعات ومنها لقاء لترقية آفاق التعاون بين التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الصحة والسكان بهدف تعزيز وكسب المعارف التكنولوجية في العلوم الأساسية التي تعتبر الأساس في تكوين الأطباء، كذلك قام وزير القطاع في 03 جوان 2021 بعقد لقاء مع وزير الصيد البحري و المنتجات الصيدلانية، وزير البريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية بالنيابة وهذا بهدف تنصيب فوج مشترك و التي تهدف الى إضفاء حركية جديدة في ميدان الشراكة و التعاون في مجالي التكوين و البحث التي تنتهجها مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي و كذا الدعم التكنولوجي الذي تعرضه وزارة البريد و المواصلات في مرافقة حركة التكوين العالي و تعزيز المنشآت و شبكات الاتصالات الالكترونية (وزارة التعليم العالي، 2021) كما تم التوقيع على اتفاقية اطار للتكوين ما بعد التدرج المتخصص في مجال الانتقال الطاقوي في 25 ماي 2021 كما تم بنفس التاريخ لقاء تنسيقي بين وزارتي التعليم العالي والسياحة حيث أنه تم توضيح أن الأولويات المشتركة للقطاعين تتعلق بتكوين وتأهيل المُستخدَمين ضمن مسارات التكوين في الليسانس والماستر، و إدراج مواضيع البحوث التي تتماشى مع احتياجات سوق العمل كما تم التأكيد على عصرنه جهاز التكوين وجعله يساير السوق الوطنية و الدولية وقادر على التكيف مع المعايير الحديثة المعتمدة في ميدان الخِدْمَات السياحية والارتقاء بالعروض التكوينية العمومية في ميدان السياحة (وزارة التعليم العالي، 2021). كلها جهود قامت بها وزارة التعليم العالي على سبيل المثال لا الحصر وتدل على حرص القطاع على مواكبة التغيرات الحاصلة بالمحيط في ظل مجتمع المعرفة.

الملت للانتباه مساهمة جامعة المسيلة خلال سنة 2020 بإيداع 36 براءة اختراع والذي يعكس نجاح الجامعة بسياستها في الاتجاه نحو المقاولاتية، كذلك تنظيم القطاع لمسابقات الابتكار والاختراع بين الطلبة منها مسابقة ايسطو-اب، مسابقة مشروع، براءة اختراع وغيرهم. وهذا ما يبين اهتمام القطاع والسير على خطى النماذج المقاولاتية للجامعة من أجل الاتجاه نحو جامعة مقاولاتية.

#### 4. الخاتمة:

تخضع الجامعات بصفة عامة حسب (Scott, 1998 , p. 122) للتغير الجزئي أو حتى كضحية لعمليات العولمة، حيث سيحتاج المتخصصون بمجال التعليم والمسؤولون العامون في اقتصاد المعرفة إلى تعليم أكثر مرونة بحيث يستمرون في التعلم مع تطور بيئتهم. (Force, 2000 , p.14) فالوضع الراهن يجبر تطور وتوسيع مهام التعليم العالي مع التغيرات الحاصلة لتلبية الاحتياجات السريعة التغير بالمجتمع



القائم على المعرفة ومتطلبات القدرة التنافسية المحلية والعالمية حيث فرض هذا التحول في الاقتصاد المبني على المعرفة الكثيفة تحديات كبيرة للحكومات في كل من الدول المتقدمة والنامية، وللتغلب عليها لابد من تعزيز نظام التعليم العالي لإنتاج كفاءات ذات مهارات ومعارف عالية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Maassen & Cloete, 2006, p.29).

تعتمد مؤسسات قطاع التعليم العالي بشكل كبير على الدعم المالي للحكومات، ومع التغييرات الحاصلة التي أدت الى توسيع قطاع التعليم العالي نتج عنها ارتفاع تكلفة التعليم مما خلق تحديا للبلدان المتقدمة حسب (Steier, 2003, p.162). وقد اقترح (Clark, 1998) أنه على الجامعات أن تصبح أكثر مقاولاتية استجابة وتكيفاً للطلب المتزايد على التعليم العالي، مما يعني أن الجامعات يجب أن تكون أكثر استقلالية مالياً (عن الحكومة) وذلك باستغلالها للمعرفة للحصول على الأموال (Sam & van der Sijde, 2014, p. 2)، وبالتالي التصرف وفق الشكل المقاولاتي من خلال أنشطتها لتؤمن مكانها باقتصاد المعرفة مما يبين انتقال الجامعة من مهام التعليم والبحث لتضيف مهمة المقاولاتية باعتبارها المهمة الثالثة للمشاركة بإمكانياتها في التنمية التتمية الاجتماعية والاقتصادية.

#### 1.4. النتائج:

الجزائر وكسائر الدول بالعالم تحاول انتهاز طريق المشاركة بمجتمعها المعرفي والمساهمة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والملاحظ من قطاع التعليم العالي بالجزائر مجهوداته مع مختلف القطاعات في الحكومة والصناعة لتكوين الكفاءات الطلابية وتسلحهم بالمعارف والتكوينات اللازمة للاندماج بالعالم الحقيقي وزرع روح المقاولاتية بهم. فالقطاع يساهم بنشاطات مقاولاتية متمثلة في تعزيز الابداع والابتكار في القيام بنشاطاته، كما يلاحظ مشاركة الجامعات بالمجتمع اقتصاديا عن طريق دعم وتوجيه الطلاب عبر مختلف المرافق التي وفرها القطاع كدور المقاولاتية والحاضنات التابعة للجامعة.

بالتالي فإن الجامعة الجزائرية تحاول جاهدة ادماج المقاولاتية عبر مختلف هيئاتها وتزويد المورد البشري بأسس ومعارف المقاولاتية للاستفادة القصوى منهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

#### 2.4. التوصيات: في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تحيين البرامج التعليمية الأكاديمية الخاصة بالمقاولاتية.
- أخذ نموذج جامعة المسيلة في المقاولاتية كونه أثبت نجاحه بالمحيط الجزائري.

- اعتبار التمويل غير الحكومي للجامعات فيما يتعلق بالمشاركة في المشاريع التي ترافقها الجامعة لتطوير مرافقها الخاصة بالمقاولاتية وتمويل أنشطتها (على سبيل المثال الملتقيات والورشات).
- الاستفادة من مذكرات التخرج الحاملة لأفكار مبتكرة واختراعات عن طريق دعمها لتتجسد بالواقع.

## 5. المراجع:

1. Adamsone-Fiskovica, A., Kristapsons, J., Tjunina, E., & Ulnicane-Ozolins, I. (2009). Moving beyond teaching and research: economic and social tasks of universities in Latvia. *Science and Public Policy*, 36(2), 133-137.
2. Arthur, L., Brennan, J., & de Weert, E. (2007). Employer and higher education perspectives on graduates in the knowledge society. *A Report from the European Commission Framework VI Project: "The Flexible Professional in the Knowledge Society, Centre for Higher Education Research and Information, Centre for Higher Education Policy Studies, University of Twente, the Netherlands.*
3. Arthur, L., & Little, B. (2010). *The REFLEX study: Exploring graduates' views on the relationship between higher education and employment.*
4. Baldini, N. (2006). University patenting and licensing activity: a review of the literature. *Research Evaluation*, 15(3), 197-207.
5. Benner, M., & Sandström, U. (2000). Institutionalizing the triple helix: research funding and norms in the academic system. *Research Policy*, 29(2), 291-301.
6. Bloom, D. E., Canning, D., & Chan, K. (2006). *Higher education and economic development in Africa* (Vol. 102). World Bank Washington, DC.
7. Bocock, J., Baston, L., Scott, P., & Smith, D. (2003). American influence on British higher education: Science, technology, and the problem of university expansion, 1945-1963. *Minerva*, 41(4), 327-346.
8. Brydon-Miller, M., & Coghlan, D. (2014). The big picture: Implications and imperatives for the action research community from the SAGE Encyclopedia of Action Research. *Action Research*, 12(2), 224-233.
9. Carayannis, E. G., Barth, T. D., & Campbell, D. F. J. (2012). The Quintuple Helix innovation model: global warming as a challenge and driver for innovation. *Journal of Innovation and Entrepreneurship*, 1(1), 1-12.
10. Clark, B. R. (1998). *Creating entrepreneurial universities: organizational pathways of transformation. Issues in Higher Education.* ERIC.
11. Davies, J. L. (1987). The Entrepreneurial and Adaptive University. Report of the Second US Study Visit. *International Journal of Institutional Management in Higher Education*, 11(1), 12-104.
12. Diaconu, M., & Dutu, A. (2014). Transfer of technology-Mechanism of modern university with community connection. *Scientific Bulletin-Economic Sciences, University of Pitenesti, Faculty of Economic Sciences*, 13(2), 22-30.
13. El Amine, A. (2019). Governance of Higher Education in the Arab World and the Case of Tunisia. *International Higher Education*, 97, 7-9.
14. Elton, L. (2008). Collegiality and complexity: Humboldt's relevance to British universities

- today. *Higher Education Quarterly*, 62(3), 224–236.
15. Enders, J. (2010). *Higher education and the labor market*. <https://eprints.soton.ac.uk/353412/>
  16. Etzkowitz, H. (2003). Innovation in innovation: The triple helix of university-industry-government relations. *Social Science Information*, 42(3), 293–337.
  17. Etzkowitz, H. (2006). The new visible hand: an assisted linear model of science and innovation policy. *Science and Public Policy*, 33(5), 310–320.
  18. Etzkowitz, H., & Dzisah, J. (2007). The triple helix of innovation: Towards a university-led development strategy for Africa. *ATDF Journal*, 4(2), 3–10.
  19. Etzkowitz, H., & Leydesdorff, L. (2000). The dynamics of innovation: from National Systems and “Mode 2” to a Triple Helix of university–industry–government relations. *Research Policy*, 29(2), 109–123.
  20. Etzkowitz, H., Webster, A., Gebhardt, C., & Terra, B. R. C. (2000). The future of the university and the university of the future: evolution of ivory tower to entrepreneurial paradigm. *Research Policy*, 29(2), 313–330.
  21. Etzkowitz, H., & Zhou, C. (2017). *The triple helix: University–industry–government innovation and entrepreneurship*. Routledge.
  22. Etzkowitz, H., & Zhou, C. (2007). Regional innovation initiator: the entrepreneurial university in various triple helix models. *Singapore Triple Helix VI Conference Theme Paper*, 1–25.
  23. Felt, U., & Glanz, M. (2002). University autonomy in Europe: Changing paradigms in higher education policy. *Managing University Autonomy. Collective Decision Making and Human Resources Policy. Proceedings of the Seminar of the Magna Charta Observatory*, 17, 13–104.
  24. Force, T. (2000). Higher education in developing countries peril and Promise: The task force on higher education and society. In *Washington, DC* (Vol. 20433).
  25. Gellert, C. (1993). Structures and functional differentiation-remarks on changing paradigms of tertiary education in Europe. *HIGHER EDUCATION POLICY SERIES-LONDON-JESSICA KINGSLEY PUBLISHERS LIMITED-*, 16, 234.
  26. Gibb, A., & Hannon, P. (2006). Towards the entrepreneurial university. *International Journal of Entrepreneurship Education*, 4(1), 73–110
  27. Gibbons, M. (1998). *Higher Education Relevance in the 21st Century*.
  28. Godin, B., & Gingras, Y. (2000). The place of universities in the system of knowledge production. *Research Policy*, 29(2), 273–278.
  29. Hackett, S. M., & Dilts, D. M. (2004). A systematic review of business incubation research. *The Journal of Technology Transfer*, 29(1), 55–82.
  30. Herbst, M., Olechnicka, A., & Płoszaj, A. (2011). Higher education institutions: Potential, barriers, costs, opportunities. *The Resource-Integrating State: Development Potential vs. the Quality of Public Regulations*, 107.
  31. Labaree, D. F. (2018, May 17). The Exceptionalism of American Higher Education. Retrieved July 30, 2021, from Project Syndicate: <https://www.project-syndicate.org/commentary/american-higher-education-exceptionalism-by-david-f-labaree->

- 2018-05.
32. Laine, K. (2008). A Finnish concept for academic entrepreneurship: The case of Satakunta University of Applied Sciences. *Industry and Higher Education*, 22(1), 19–28.
  33. Levenburg, N. M., Lane, P. M., & Schwarz, T. V. (2006). Interdisciplinary dimensions in entrepreneurship. *Journal of Education for Business*, 81(5), 275–281.
  34. Leydesdorff, L., & Etzkowitz, H. (2001). *The transformation of university-industry-government relations*.
  35. Little, B. (2001). Reading between the lines of graduate employment. *Quality in Higher Education*, 7(2), 121–129.
  36. Maassen, P., & Cloete, N. (2006). Global reform trends in higher education. In *Transformation in higher education* (Vol. 10, pp. 7–33). Springer. [https://doi.org/10.1007/1-4020-4006-7\\_2](https://doi.org/10.1007/1-4020-4006-7_2)
  37. Marginson, S. (2010). Higher education in the global knowledge economy. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 2(5), 6962–6980.
  38. Marques, J. P. C., Caraça, J. M. G., & Diz, H. (2006). How can university–industry–government interactions change the innovation scenario in Portugal?—the case of the University of Coimbra. *Technovation*, 26(4), 534–542.
  39. Mars, M. M., Bronstein, J. L., & Lusch, R. F. (2012). The value of a metaphor: Organizations and ecosystems. *Organizational Dynamics*, 41(4), 271–280.
  40. Mars, M. M., & Rhoades, G. (2012). Socially oriented student entrepreneurship: A study of student change agency in the academic capitalism context. *The Journal of Higher Education*, 83(3), 435–459.
  41. Mars, M. M., Slaughter, S., & Rhoades, G. (2008). The state-sponsored student entrepreneur. *The Journal of Higher Education*, 79(6), 638–670.
  42. Martin, B., & Etzkowitz, H. (2000). The origin and evolution of the university species. *Organisation of Mode*, 2.
  43. Mok, K. H. (2005). Fostering entrepreneurship: Changing role of government and higher education governance in Hong Kong. *Research Policy*, 34(4), 537–554.
  44. Mowery, D. C., Nelson, R. R., Sampat, B. N., & Ziedonis, A. A. (2020). *Ivory tower and industrial innovation*. Stanford University Press.
  45. Neave, G. (2003). The Bologna declaration: Some of the historic dilemmas posed by the reconstruction of the community in Europe's systems of higher education. *Educational Policy*, 17(1), 141–164.
  46. Peris-Ortiz, M., Ferreira, J. J., Farinha, L., & Fernandes, N. O. (2016). Introduction to multiple helix ecosystems for sustainable competitiveness. In *Multiple helix ecosystems for sustainable competitiveness* (pp. 1–13). Springer.
  47. Rae, D., Martin, L., Antcliff, V., & Hannon, P. (2012). Enterprise and entrepreneurship in English higher education: 2010 and beyond. *Journal of Small Business and Enterprise Development*.
  48. Salmi, J. (2001). Tertiary education in the 21st century: challenges and opportunities. *Higher Education Management*, 13(2).
  49. Sam, C., & van der Sijde, P. (2014). Understanding the concept of the entrepreneurial

- university from the perspective of higher education models. *Higher Education*, 68(6), 891–908. <https://doi.org/10.1007/s10734-014-9750-0>
50. Sampat, B. N. (2006). Patenting and US academic research in the 20th century: The world before and after Bayh-Dole. *Research Policy*, 35(6), 772–789.
  51. Schwartzman, S., & Klein, L. (1994). Higher education and government in Brazil. *Government and Higher Education Relationships across Three Continents: The Winds of Change*, 2.
  52. Schwartzman, S. (2001). Higher education reform: Indonesia and Latin America. Retrieved from os schwartzman: <http://www.schwartzman.org.br/simon/jakarta.htm#fn1>
  53. Scott, P. (1998). Massification, internationalization and globalization. *The Globalization of Higher Education*, 365, 365.
  54. Shane, S., & Venkataraman, S. (2000). The promise of entrepreneurship as a field of research. *Academy of Management Review*, 25(1), 217–226.
  55. Steier, F. A. (2003). The changing nexus: Tertiary education institutions, the marketplace and the state. *Higher Education Quarterly*, 57(2), 158–180.
  56. Tjeldvoll, A. (2010). The service university. *Managing Global Transitions*, 8(4), 423–447.
  57. Vorley, T., & Nelles, J. (2009). Building entrepreneurial architectures: A conceptual interpretation of the third mission. *Policy Futures in Education*, 7(3), 284–296.
  58. Welch, A. (2011). *Higher education in Southeast Asia: Blurring borders, changing balance*. Routledge.
  59. Wright, M. (2012). Academic entrepreneurship, technology transfer and society: where next? *The Journal of Technology Transfer*, 39(3), 322–334.
  60. Yokoyama, K. (2006). Entrepreneurialism in Japanese and UK universities: Governance, management, leadership, and funding. *Higher Education*, 52(3), 523–555.
  61. Zhou, L., & Nunes, J. M. B. (2015). *Knowledge sharing in Chinese hospitals: identifying sharing barriers in traditional chinese and western medicine collaboration*. Springer.
  62. Zukas, M. (2012). Regulating the professionals: Critical perspectives on learning in continuing professional development frameworks. In *Second international handbook of lifelong learning* (pp. 455–467). Springer.

63. لوصيف, س. (2016). التفكير المنهجي في الظواهر الاتصالية: التعقيد، التجاسر المعرفيين التخصصات

والموقع الابستمولوجي. المجلة الجزائرية للاتصال, 15(2), 38–77.

64. سفیان جبران، و مريم بن عودة. (2020). أسبار نموذج الحلزون/اللولب الثلاثي. مجلة المنتدى للدراسات

والأبحاث الاقتصادية، 04(02)، 105–121.

65. وزارة التعليم العالي. (03 06 2021). النشاطات. تاريخ الاسترداد 07 07 2021، من وزارة التعليم

العالي والبحث العلمي: <https://www.mesrs.dz>

66. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (جوان 2020 - جويلية 2021). حصيلة إنجازات قطاع التعليم العالي

و البحث العلمي. الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.